اللعب بالنار..!!

احمد طلعت - المحامي

صحافتنا (القومية) لا تخجل مما تنشره علينا - بين الحين والآخر - عن التحول الديمقراطى الذى يجرى فى دول اخرى، كانت مصر اسبق منها فى الاخذ بالنظام الديموقراطى بقرن من الزمان على الاقل، وأخر هذه الانباء التى تنشرها الصحف القومية، إلى جانب صحف المعارضة بطبيعة الحال، هو ما يجرى فى بلد مثل اثيوبيا، فى اعقاب فترات طويلة من الحكم الشمولى فى ظل امبراطور مطلق السلطات،او حاكم عسكرى مغامر تمرد على سلطة (الامبراطور) وانقلب عليه، ليقيم على انقاض النظام الملكى نظاماً اكثر استبدادية واكثر استهانة بحقوق الشعب.

وصحافة المعارضة عندما تنشر مثل هذه الانباء، فانها إلى جانب قيامها بدورها الاعلامى - فى حد ذاته - تساهم فى نشر الوعى الديموقراطى عند الرأى العام وتدفعه إلى التمسك بالديموقراطية والمطالبة بها والدفاع عنها، خصوصا وهو يرى الدول الاقرب منه عهداً بالديموقراطية والاقل منه تجربة فى ممارستها تتجه اليها تخلصا من الحكم الشمولى ومحاولة لإصلاح ما افسده فى ظل السلطات المطلقة التى هى مفسدة مطلقة وفقا للتعبير الشائع. لكن ما يثير الدهشة حقيقة هو نشر الصحف (القومية) لهذه الاخبار وكأنها لا تمثل حساسية خاصة عند الشعب المصرى الذى يجد نفسه امام دول حديثة عهد بالديموقراطية، لا يزال (محاصرا) بهامش محدود منها (يبشره) حكامه بأن هذا الهامش المحدود هو اسمى مراتب الديموقراطية التى (تحسده) عليها شعوب كثيرة، ودول كثيرة لاتملك مثل ما يملك، ولا تتمتع بمثل ما يتمتع به..!!

ولأن الصحف (القومية) لم تعد تستطيع ان تحجب عن الشعب ما يجرى حوله فى بقية انحاء العالم بعد ان اصبح العالم قرية صغيرة فى ظل تطور وسائل الاعلام، فان هذه الصحافة (القومية) قد اتجهت إلى نشر اخبار التحول الديموقراطى فى الدول الاخرى وكأنها تنشر غرائب الطبيعة او (كوارثها) فى دول لا علاقة لنا بها ولا اهتمام لنا بما يجرى فيها..!!

وربما لا تدرك الصحافة (القومية) ان ما يجرى فى بقية انحاء العالم من تحولات ديموقراطية يهم الشعب المصرى بالدرجة الاولى، فهو شعب كان - كما اسلفنا - فى مقدمة الشعوب التى اخذت بنظام الحكم الديموقراطى فى العالم، واول دولة بالتأكيد تأخذ بهذا النظام فى افريقيا والشرق الاوسط ومناطق اخرى من العالم الثالث. بل ان الدستور المصرى الذى صدر فى عام ١٩٢٣ - ايام الملكية والاستعمار - كان من الناحية الدستورية المجردة من ارقى الدساتير الحديثة واكثرها تأكيدا على سلطة الشعب وسيادته واكثرها (تحديدا) لدور الحكومة فى ممارسة السلطة والانفراد باصدار القرار. ولعل الصحف (القومية) لا تدرك ايضا - رغم كل الظواهر السطحية - ان الشعب المصرى لم (يبتلع) حتى الآن محنة الديموقراطية التى واجهها على ايدى الحكومات العسكرية، والتى بدأت بالغاء دستور ٢٣ وانتهت بدساتير هزيلة اصدرتها تلك الحكومات لتكرس بها سلطاتها المطلقة، ولتصور نفسها امام الشعب - وربما امام العالم الخارجى - بأنها حكومات ديموقراطية تجنبا للعنات الشعب واحتقار دول العالم المتحضر.

واذا كانت الحكومات العسكرية قد استطاعت ان تخدع فئة قليلة من البسطاء بأنها حكومات شرعية، فان اغلبية الشعب تعلم علم اليقين ان الدساتير المزيفة هى مجرد واجهة او (ديكور) تخفى وراءها ابشع صور الفساد والاستهانة بحقوق الشعوب، تماما كما تخفى ديكورات المسارح وراءها مخلفات المناظر وبقايا ملابس الممثلين..!! والدليل على ان العالم المتحضر لا ينخدع بديكورات المسارح هى ازدواجية الخطاب، فما يقال للشعب شىء وما يقال للعالم الخارجى شىء آخر، وما يجرى داخل الدولة شىء وما تعلنه خارج حدودها شىء آخر، وهذا التناقض - بالذات - هو الذى يفقد الصحف (القومية) كل مصداقيتها امام الشعب وامام العالم فى نفس الوقت.

والشعب المصرى يعانى الكثير من ازدواجية الخطاب، فبينما تنقل اليه صحافته (القومية) انباء التحولات الديموقراطية التى تجرى فى الخارج تحدثه حكومته احيانا عن ازهى عصور الديموقراطية واحيانا اخرى عن الديموقراطية بجرعات..؟ وكأن الديموقراطية الكاملة حلال على شعوب العالم الاخرى وحرام على الشعب المصرى وحده..!!

والحكومة المصرية تبعث بمصريين لمراقبة نزاهة الانتخابات التى تجرى فى دول اخرى، لكنها ترفض رفضا قاطعا مراقبة نزاهة الانتخابات التى تجرى فى مصر بواسطة مراقبين دوليين، او حتى مجرد وضع عملية الانتخابات فى مصر تحت الاشراف الكامل - والشامل - للسلطة القضائية المصرية، ولا تقبل بهذا الاسلوب الا فيما يتعلق بانتخابات النقابات حيث تكون العملية الانتخابية بعيدة عن تزييف الادارة وتدخل اعوان الحكومة المستتر والمفضوح؟!..

بل ان الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلمانى الدولى يتمتع بمقدرة هائلة على ازدواجية الخطاب، فهو على المنصة (العالية) فى مجلس الشعب أداة الحزب الحاكم فى تمرير القوانين المشبوهة على وجه الاستعجال، وهو أداة الحزب الحاكم فى تجديد حالة الطوارىء والحكم العرفى لمدة ثلاث سنوات دفعة واحدة، ويتكرر هذا التجديد مرة تلو الاخرى حتى اصبحت البلاد تعيش فى ظل الحكم العرفى لمدة تقترب من خمسة عشر عاما دون ان يرى الشعب بارقة امل فى انهائها - ولو حتى بصفة مؤقتة - خلال الانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى!!..

لكن الدكتور فتحى سرور ذاته - بصفته هذه المرة رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى - يعلن من فوق منصة المؤتمر الاخير الذى عقد فى مدينة كوبنهاجن ان الديموقراطية هى الضمانة الوحيدة للمحافظة على استقرار المجتمع وحقوق الشعوب، وكأن الشعب المصرى ليس واحدا من هذه الشعوب، او ان المجتمع المصرى ليس واحدا من هذه المجتمعات..؟؟ والدكتور سرور بهذا التناقض فى الخطاب يحاول ان (يقنع) الشعوب المتحضرة بأنه واحد من اكبر المدافعين عن الديموقراطية، ويحاول من ناحية اخرى ان (يثبت) للانظمة الشمولية انه واحد من (اخلص) ادواتها فى فرض ارادتها على الشعوب..!! والاخطر من هذا كله ان هذا التناقض يصدر عن رجل يعلم الخطأ والصواب ويدافع عن الخطأ والصواب فلا يمكن ان يعذر بعدم العلم او بحسن النية..!!

والسؤال الآن هو متى يدرك نظام الحكم عندنا ان الديموقراطية قد اصبحت الاتجاه العام فى مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية، وان مقاومة هذا (الاتجاه العام) إلى جانب انه محكوم عليها بالفشل، فان البديل للديموقراطية هو صراع لابد ان تنتبه كل الحكومات الشمولية إلى احتمالاته ومحاذيره، فالاعتماد على اجهزة الامن لاستقرار واستمرار نظام من انظمة الحكم يمكن ان يؤتى ثماره لفترة محددة، لكن الاعتماد على ارادة الشعوب وحدها هو الذى يعطى الحكومات شرعيتها ويضمن استقرار المجتمعات وامنها على مدى العصور، وهناك من الحكومات من يرفع شعار انا ومن بعدى الطوفان، لكن الشعوب من واجبها ان تقف فى وجه كل من يعرضها للطوفان ويعرض مستقبلها للمخاطر وللدمار.. والانتخابات القادمة - خلال هذا العام - هى فرصة حقيقية لحكومة الحزب الوطنى الحاكم (لتجميل) صورتها امام الرأى العام اذا امتنعت عن تزييف الانتخابات واعطت الشعب فرصته كاملة للتعبير عن اتجاهاته الحقيقية، لان الارادة الحرة للشعوب هى القادرة - وحدها - على حماية امن المجتمع وسلامته حتى وان فقد الحزب الحاكم جزءا من اغلبيته، اما تزييف ارادة الناخبين ايا كانت وسيلة هذا التزييف فانها تساهم فى اتساع الفجوة بين الشعب وحكومته، وتترك الحكومة فى حماية اجهزة الامن وحدها.

ولا يكفى ان تتحدث الحكومة - من خلال صحافتها - عن نزاهة العملية الانتخابية لكى يصدقها الناس، وانما المطلوب من الحكومة ان تتخذ اجراءات عملية تؤكد بها على نزاهة عملية الانتخاب، فالشعب ينتظر من الرئيس مبارك ان يتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى، او على الاقل ان يعلن فى حديث مذاع على الشعب ان رئاسته لهذا الحزب لا تعطى اى ميزة لمرشحى الحزب على بقية المرشحين، والشعب ينتظر من الدكتور عاطف صدقى ان يقدم استقالة حكومته قبل الانتخابات، او على الاقل ان يضع استقالة الحكومة تحت نظر السيد رئيس الجمهورية ليرفع عنه الحرج من تكليف وزارة محايدة باجراء الانتخابات، تنتهى مهمتها بانتهاء العملية الانتخابية واعلان نتائجها. والشعب ينتظر من المحافظين ان يعلنوا حيادهم بين جميع المرشحين وان يشرفوا بأنفسهم على هذا الحياد فى المحافظات التى يشرفون على العملية الانتخابية فيها. والشعب ينتظر الكثير لانه لا يزال يؤمن بالتغيير الديموقراطى (الهادىء) فى نفس الوقت الذى يؤمن فيه بأن البديل لهذا التغيير الهادىء هو مجرد لعب بالنار، لا يقبل احد بمخاطره، ولن يسلم احد من محاذيره..!!